الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية

بيان توعوي للتعريف بالفحص الاكتواري

وأثر نتائجه على أنظمة التقاعد والتأمينات الاجتماعية

ديسمبر 2011

مقدمة

يهدف هذا البيان للتعريف بالفحص الاكتواري وأهمية نتائجه على أنظمة التقاعد والتأمينات الاجتماعية، بأبسط الوسائل والطرق.

فالعلم الاكتواري يعتبر من أصعب مجالات التخصص ليس لطول مدة الدراسة والحصول على المؤهل العلمي، وإنما للوقت الطويل الذي يجب أن يقضيه الفرد في ممارسة العمل واكتساب الخبرة اللازمة، والمرور بمراحل عديدة للحصول على المؤهل العملي الذي يؤهله للاعتراف بمخرجات الدراسات الاكتوارية التي يعدّها.

ستجدون في هذا البيان شرحاً مبسطاً للإجابة على أغلب الاسئلة التي وجهت للهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية، سواءً من الأطراف ذات العلاقة بعمل الهيئة، أو من وسائل الاعلام، أو من الافراد المهتمين بشكل خاص بأنظمة التقاعد والتأمينات الاجتماعية في الدولة خاصة المواطنين، الذين يمثلون الفئات الخاضعة لتلك الأنظمة، ويعنيهم بشكل كبير أي تغيير جوهري سيتم على مستقبل الأنظمة التي ينتسبون لها.

تعريف الاكتواري ودوره

- هي كلمة لاتينية الأصل.
- تعرف باللغة العربية: خبير بشئون التأمين.
- وأيضاً: الاحصائي المتعامل مع عمليات تقسيط وتعويضات التأمين ومخاطره.
- كذلك: الشخص المؤهل علمياً وعملياً لاحتساب المخاطر الاقتصادية والاحتمالات المتعلقة بأوضاع مستقبلية غير مؤكدة وخاصة التأمين على الحياة.
- تقديم المشورة بشأن تقييم الالتزامات ومعدل الاشتراك أو قسط التأمين وسياسة الاستثمار، لتقليل احتمالات نشوء العجز.

نشأة العلم الاكتواري

نشأت هذه المهنة تحديداً في عام 1762 (قبل حوالي 250 سنة) في لندن- بريطانيا، من خلال رغبة إحدى أكبر شركات التأمين على الحياة في زيادة أرباحها المستقبلية والحد من مخاطر الخسائر التي تواجهها، وهذه الشركة هي:

Society for Equitable Assurance on Lives and Survivorships

مفهوم العلم الاكتواري

- هو دراسة المخاطر باستخدام اساسيين مختلفين في علم الرياضيات، وهما: الاحتمالات والإحصاءات، ويمثلان أهم عنصريين في العلم الاكتواري.
- هو علم يجمع بين عدة علوم، وهي:

- الرياضيات (الاحتمالات)	
- الاحصاء	-المالية
-الاقتصاد	-المحاسبة
- التأمين	- الاستثمار
- إدارة المخاطر	- الحاسب الآلي

- من خلال انتقاء النظريات والنماذج والمعادلات المناسبة من العلوم السابقة، لبناء فرضيات اكتوارية للخروج بتوقعات مقاربة للحقيقة لما يمكن أن يحدث في المستقبل من خسائر مالية ومخاطر مرتبطة بالمشتركين والمتقاعدين والاصول، وتحدد قيمة التمويل المناسب للمنافع الموعودة (نسبة الاشتراك).

ما هو التقييم الاكتواري ؟

يحدد قيمة صندوق المعاشات الحالية في تاريخ التقييم، لقياس مدى ملاءته المالية للوفاء بالالتزامات المالية في المستقبل، من خلال احتساب موارده ونفقاته التأمينية من النشاط الرئيسي لنظام التقاعد والتأمينات الاجتماعية، وهي ايراداته الاعتيادية المتمثلة في الاشتراكات الشهرية، مقابل تكلفته الاعتيادية المتمثلة في المعاشات، والالتزامات الاكتوارية المستحقة، والقيمة الاكتوارية للأصول، بالإضافة إلى التكاليف الأخرى ذات الصلة والمتعلقة بمخاطر النظام.

أهمية التقييم الاكتواري

من الحقائق المؤكدة إن أي منشأة تأمين -خاصةً المنشآت المعنية بالتأمين الاجتماعي، والتأمين الصحي، والتأمين على الحياة، والتأمين على الأصول- لا تستطيع تحقيق أرباحاً مستمرة في حال غياب الاكتواري عنها، وتكون معرضة بشكل مؤكد للفشل والانهيار، لأن التأمين يغطي فترة مستقبلية في علم الغيب، لا أحد يستطيع أن يعلم ماذا سيحدث في اليوم التالي أو بعد مدة من الزمن، والتأمين دائماً، وفي أغلب الحالات ذات الأهمية المصيرية للأفراد، يغطي مدة تزيد على السنة وتصل لعمر الفرد أو المنشأة.

الهدف من تقييم صندوق المعاشات
قياس المخاطر المستقبلية
التخطيط للمستقبل
تحليل النفقات مقابل الايرادات
قياس التوازن بين الموجودات والمطلوبات
التأكد من ديمومة واستمرارية نظام التقاعد
مساعدة متخذي القرار لإجراء التعديل اللازم على النظام
توزيع الأرباح والعوائد
تحليل تطور المخاطر
تحليل عائد الاستثمار

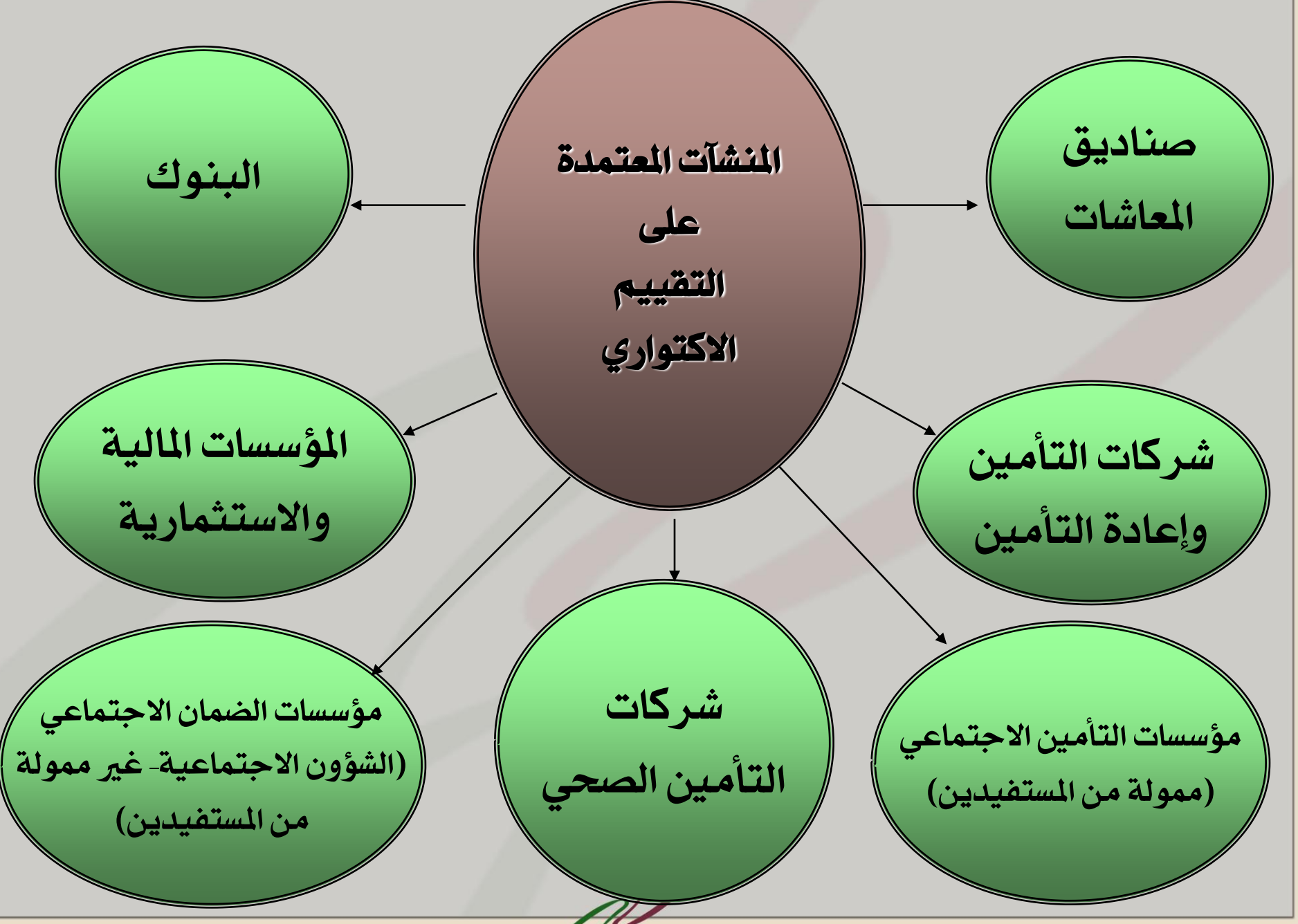
المنشآت المعتمدة على التقييم الاكتواري
البنوك
صناديق المعاشات
المؤسسات المالية والاستثمارية
شركات التأمين وإعادة التأمين
مؤسسات الضمان الاجتماعي (الشؤون الاجتماعية- غير ممولة من المستفيدين)
شركات التأمين الصحي
مؤسسات التأمين الاجتماعي (ممولة من المستفيدين)

ما هي الفرضيات الاكتوارية ؟

في حالة خطط أنظمة التقاعد والتأمينات الاجتماعية، والحالات التي تنطبق على شروط استحقاق المعاش من حيث مدة الاشتراك والحد الأدنى لعمر الفرد في تاريخ انتهاء الخدمة، والحالات المستثناة من هذين الشرطين مثل الوفاة والعجز، هناك فرضيات توضع بناءً على الخطط الحالية للنظام، وهي تقديرات توضع لأغراض احتساب المنافع (المعاشات)، وتعتبر متغيرات محتملة يصعب التنبؤ بها، وتتضمن الآتي:

متوسط الأعمار (توقعات الحياة)، والعائد على الاستثمارات، ومعدلات الفائدة، والتعويضات.

وبحساب إمكانية دفع المنافع خلال السنوات اللاحقة من عمر الصندوق، يمكن للاكتواري تحديد تكلفة المنافع الموعودة، وتحديد قيمة القسط أو الاشتراك الواجب توفيره لتمويل أو تغطية تلك المنافع لتحقيق الموازنة الاكتوارية بين الأصول والالتزامات، من أجل إجراء الاصلاحات على الأنظمة. كذلك يتم تحديد قيمة العجز الاكتواري الحالي، لتغطية تكلفة تأمين المنافع لمن اكتملت مراكزهم التأمينية حسب القانون الحالي (أصحاب المعاشات/ المتقاعدين).

ما الفرق بين الموازنة الاكتوارية والعجز الاكتواري ؟

الموازنة الاكتوارية هدف جميع أنظمة التأمينات الاجتماعية في العالم فهي التي تحقق استمرارية النظام، من خلال المعادلة التالية:

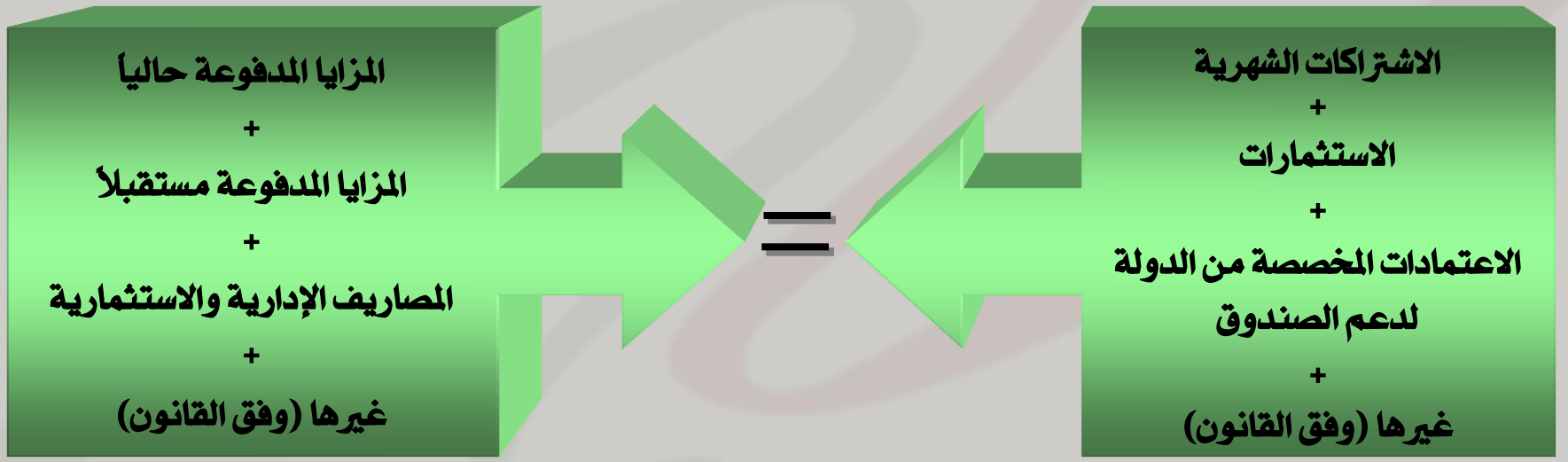

من الصعب جداً مساواة طرفي المعادلة بدقة بسبب ظهور عوامل غير متوقعة مع احتمال فارق الخطأ، مثل معدلات الوفيات الفعلية.

ما الفرق بين الموازنة الاكتوارية والعجز الاكتواري ؟

- العجز الاكتواري ينشأ من عدم التساوي واختلال التوازن الناتج عن قيمة الفرق بين طرفي معادلة الموازنة الاكتوارية.
- فكلما زاد الفرق نتيجة زيادة الطرف الأيسر عن الطرف الأيمن للمعادلة، كلما زاد العجز الاكتواري.
- وكلما زاد الفرق نتيجة زيادة الطرف الأيمن عن الطرف الأيسر للمعادلة، كلما زاد الفائض الاكتواري.
- يمكن تحديد قيمة العجز الحالية في تاريخ التقييم الاكتواري، وقياس تطور العجز خلال السنوات القادمة، وتوقع المدة الزمنية التي ستتساوى في قيمة الاشتراكات الشهرية مع قيمة المعاشات الشهرية والتي تمثل نقطة توقف تنمية الاصول الاستثمارية، والمدة الزمنية التي سيتم تسييل واستنزاف أصول الصندوق لتمويل المعاشات وتاريخ نضوب الصندوق واستنفاذ أصوله، والوصول لمرحلة الإفلاس.

ما هي عوامل العجز الاكتواري ؟

أهم النتائج التي ترد في تقارير الدراسات الإكتوارية بصفة عامة (1)

١. أسباب ارتفاع كلفة النظام الحالي

- عدم ملائمة وعدالة نسب ومدد الاشتراك المتبعة لتمويل مستويات المزايا الموعودة.
- عدم ملائمة أسس تسوية المعاش، والتي يجب أن تترتبط بمدى ملائمة قيمة الاشتراك مع قيمة المنافع التي ستغطي المدة المؤمن عليها والمرتبطة بمتوسط عمر المؤمن عليه والمستحقين عنه والذين يشملون ثلاثة أجيال في أغلب أنظمة دول الخليج العربي.
- عدم ملائمة سن التقاعد المبكر ، وسن الشيخوخة (بلوغ سن التقاعد).
- حالات التقاعد المتوقعة في تزايد مستمر خلال السنوات القادمة لإكمالهم متطلبات سنوات الخدمة للاشتراك، ويتم تحديد أعدادهم وقيمة نفقاتهم.
- الارتفاع الكبير في قيمة النفقات مقابل ثبات أو انخفاض قيمة الاشتراكات خلال السنوات الأخيرة التي تسبق تاريخ التقييم أو الفحص.
- مدى ملائمة عوائد الاستثمار خلال السنوات الأخيرة لتاريخ التقييم، والتي لها أثر كبير على تنمية أصول الصندوق على المدى البعيد.

أهم النتائج التي ترد في تقارير الدراسات الإكتوارية بصفة عامة (2)

٢. اقتراح تغيير المزايا:

- رفع سن التقاعد المبكر ومدد الخدمة المؤمن عليها، بهدف:

✓ تمديد مدة دورة عمل الموظف بحيث يخرج من الخدمة بأعلى دخل يستطيع تحقيقه، خاصةً في ظل تطاير معدلات التضخم وغلاء المعيشة.

✓ المحافظة على المواطنين ضمن القوى العاملة، خاصةً في الدول التي يمثل مواطنيها نسبة قليلة في تعداد السكان.

- يقترح إجراء تغييرات محددة على النظام مثل:

✓ زيادة سنوات الخدمة المؤمن عليها بما لا يقل عن (5) سنوات ولا يزيد على (10) سنوات، ويتم بناءً على ذلك خفض معامل حساب المعاش وفق سنوات الزيادة.

✓ زيادة معامل خفض المعاش للتقاعد المبكر لكل سنة فرق بين السن الحالي وسن التقاعد القانوني ، من أجل الحد من التقاعد المبكر.

✓ وضع خصائص محددة لبعض الفئات في المجتمع التي من الممكن استثنائها من شروط السن أو تقليل مدة الخدمة، مثل المرأة التي ترعى أولادها.

النتائج المستهدفة

- ✓ تقليص الفرق بين دخل المشترك قبل التقاعد ودخله بعد التقاعد، مما يضمن تحقيق الهدف العام لنظام التقاعد والمعاشات وهو تأمين الحياة الكريمة.
- ✓ خفض كلفة النظام، ومعالجة مسببات العجز الاكتواري في المستقبل، في أغلب دول العالم يتم تمويل هذا العجز من زيادة الضرائب على الأفراد، وفي دول الخليج يعتمد تمويلها من خزانة الدولة والتي ترتبط ملاءتها المالية بأسعار النفط.
- ✓ ايجاد نظام متوازن مموّل ذاتياً، بحيث يعتمد النظام في تمويل منافعه على نشاطه الرئيسي، ويحقق فوائض اكتوارية من أجل وضع نظام لزيادة المنافع دورياً مرتبط بارتفاع كلفة المعيشة، دون الاعتماد على قرارات سيادية تصدر من الحكومة.
- ✓ مساعدة الحكومات في احتساب زيادة كلفة المنافع، في حال ما قررت زيادة المنافع أو منح منافع استثنائية.

إعداد:

وحدة التخطيط والبحوث

موزه محمد السليطي

رقم التسلسل: 2011/01/00001